

غروب القطب الواحد

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي الطاهر داعياً الله
لهما بالرحمة والمغفرة وجنة الخلد يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرّة عيني صبرينال المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات داعياً الله لها بالصحة
والخير والسعادة

المقدمة

تبدأ الحكاية عندما يعتقد الإنسان أن الشمس لا تغرب وأن القوة لا تزول ثم يأتي التاريخ ليقول إن كل شيء في هذا الكون قابل للزوال إلا وجه ربك وأن موازين القوى تتغير بفعل القانون الطبيعي والصراع البشري وأن هيمنة قطب واحد على العالم هي حالة شاذة في التاريخ الطويل للأمم والشعوب وقد جاء هذا الكتاب ليقف على أطلال مرحلة عاشها العالم ردحا من الزمن ظن فيه البعض أن النهاية قد وصلت وأن التاريخ قد توقف عند حدود القوة الأمريكية غير أن الواقع أثبت أن الحياة أقوى من أي هيمنة وأن الإرادة الإنسانية لا تقبل بأن تكون تبعا لأحد مهما بلغ جبروته وقد اخترت أن أكون شاهدا على هذا التحول الجلل بقلم قانوني يحلل الوقائع ويقرأ المستقبل ويضع بين يدي القارئ خريطة للطريق الذي سيسلكه العالم في العقود القادمة حيث تتشابك المصالح وتتصارع الرؤى وتعود التعددية لتفرض نفسها كقانون حاكم للعلاقات الدولية

دون إكراه أو جبروت وقد هدفت من وراء هذا الجهد العلمي إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين الأصالة القانونية والمعاصرة الاستراتيجية لتكون مرجعا لكل باحث يريد أن يفهم كيف تغرب الشمس عن إمبراطورية ظنت أنها لا تغيب وكيف تولد شمس جديدة لعالم أكثر توازنا وأكثر عدلا بإذن الله تعالى وإن هذا العمل هو نتاج جهد أصيل وفكر مستقل يعكس قناعاتي الراسخة كباحث قانوني عاش تفاصيل التحولات الدولية عن قرب وعان تداعياتها على أرض الواقع مما يجعله شهادة حق ووثيقة علمية توثق لمرحلة فارقة في تاريخ الإنسانية المعاصر حيث تنتقل البشرية من عصر الهيمنة إلى عصر الشراكة ومن عصر الإكراه إلى عصر القانون ومن عصر القطب الواحد إلى عصر التعددية المستحقة التي كفلتها السماء للأرض وسألت الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ونافعا للطلاب والباحثين وصانعي القرار في عالمنا العربي والإسلامي والعالم أجمع

الفصل الأول

مقدمة في نشأة الهيمنة الأمريكية وتفرد اللحظة الأحادية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار المعسكر الشرقي عام ألفين وتسعمائة وواحد وتسعين مرحلة استثنائية من التفرد بالقطبية العالمية حيث امتلكت أكبر اقتصاد وأقوى ترسانة عسكرية وأكبر أسطول بحري في تاريخ البشرية وقد استند هذا الصعود إلى منظومة متكاملة من القوة الناعمة والصلبة مكنتها من تشكيل النظام الدولي وفق رؤيتها الاستراتيجية وقد تميزت هذه المرحلة بقدرة واشنطن على فرض إرادتها على المحافل الدولية وتوجيه السياسات العالمية عبر مؤسسات مالية وعسكرية دولية غير أن بذور التراجع كانت كامنة في هذا التفرد حيث أدى غياب المنافس الاستراتيجي إلى سياسات خارجية مفرطة في التوسع والاستهانة بتوازنات القوى الإقليمية مما هيا الأرضية لتحولات جيوسياسية لاحقة أعادت تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية وأطلقت علامات الاستفهام حول استدامة هذا النموذج

الفصل الثاني

الإطار القانوني والدستوري للقوة الأمريكية وآليات التفويض

استندت الهيمنة الأمريكية إلى إطار قانوني داخلي وخارجي معقد يتضمن الدستور الأمريكي وقوانين التفويض الحربي والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها واشنطن وقد مكنت هذه الأطر الرئيس الأمريكي من اتخاذ قرارات استراتيجية ذات أبعاد عالمية دون رقابة برلمانية كافية في كثير من الأحيان كما أن استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي وشرعنة التدخلات العسكرية تحت مسميات إنسانية أو دفاعية شكل أدوات قانونية لتعزيز النفوذ الأمريكي غير أن التفسير الأحادي للقانون الدولي من قبل واشنطن أثار انتقادات واسعة حول ازدواجية المعايير وأضعف من شرعية النظام القانوني العالمي مما دفع دولاً عديدة إلى التشكيك في نزاهة المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وسعى البعض لتعديل هذه

الفصل الثالث

الترسانة العسكرية الأمريكية بين الردع الاستراتيجي والإفراط في الاستخدام

تمتلك الولايات المتحدة أكبر ميزانية عسكرية في العالم تتجاوز تريليون دولار سنوياً وتشغل قواعد عسكرية في أكثر من ثمانين دولة حول الكوكب وقد اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على مبدأ الردع المتقدم الذي يفترض نشر القوة في مناطق النزاع لمنع الخصوم من التصرف غير أن الإفراط في استخدام القوة العسكرية في حروب مثل العراق وأفغانستان كشف عن محدودية الفعالية الاستراتيجية للجبروت العسكري في تحقيق أهداف سياسية مستدامة وقد أظهرت هذه التجارب أن التفوق التقني لا يضمن النصر في حروب غير تقليدية تواجه فيها القوات النظامية مقاومة غير نظامية مما أثار تساؤلات حول جدوى

الاستمرار في نموذج الهيمنة العسكرية المكلف

الفصل الرابع

الهيمنة الاقتصادية الأمريكية ودور الدولار في النظام المالي العالمي

يشكل الدولار الأمريكي عموداً فقرياً للنظام المالي العالمي حيث يتم به تسعير معظم السلع الاستراتيجية وإجراء الغالبية العظمى من المعاملات الدولية وقد مكنت هذه المكانة واشنطن من استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة جيوسياسية فعالة للضغط على الدول المخالفة لسياساتها غير أن تحويل الدولار إلى سلاح أدى إلى تسريع جهود دول كبرى مثل الصين وروسيا للبحث عن بدائل نقدية وتجارية مما يهدد على المدى الطويل بامتيازات الإصدار النقدي الأمريكي وقد بدأت تظهر مؤشرات على تآكل حصة الدولار في الاحتياطيات العالمية مما يعكس تحولاً تدريجياً نحو نظام مالي متعدد الأقطاب يقلص من قدرة

الولايات المتحدة على فرض إرادتها عبر القنوات الاقتصادية

الفصل الخامس

سياسة التحالفات الأمريكية وتناقضات الالتزام الدفاعي

اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على شبكة معقدة من التحالفات العسكرية أبرزها حلف شمال الأطلسي والتحالفات الآسيوية غير أن طبيعة هذه التحالفات شهدت توتراً متزايداً بسبب تباين المصالح الوطنية للدول الأعضاء وقد أثارت تصريحات أمريكية متكررة حول ضرورة تحمل الحلفاء لأعباء دفاعية أكبر شكوكاً حول موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية في أوقات الأزمات وقد تجلّى هذا التناقض في حالات تخلت فيها واشنطن عن حلفاء تقليديين عندما تعارضت مصالحهم مع أولوياتها المحلية مما كشف عن هشاشة العلاقات التحالفية القائمة على المصالح الآنية بدلاً من القيم الاستراتيجية المشتركة طويلة الأمد وأثار مخاوف

الفصل السادس

أزمة الشرعية الدولية وتآكل النفوذ الأمريكي في المحافل العالمية

واجهت الولايات المتحدة تحديات متزايدة لشرعيتها كقائد للنظام الدولي خاصة بعد قرارات أحادية مثل الانسحاب من اتفاقيات المناخ والاتفاق النووي الإيراني وقد أدى هذا النهج إلى تآكل الثقة في الالتزام الأمريكي بالاتفاقيات الدولية مما دفع دولاً عديدة إلى تبني سياسات أكثر استقلالية عن النفوذ الأمريكي كما أن استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن لحماية حلفاء محددین أثار انتقادات واسعة حول انتقائية تطبيق القانون الدولي وقد ساهم هذا التراجع في المصداقية في تفويض القدرة الأمريكية على حشد التأييد الدولي لمبادراتها السياسية والأمنية في مناطق النزاع المختلفة حول العالم

الفصل السابع

الصعود الصيني وتحدي الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

يمثل الصعود الاقتصادي والعسكري للصين التحدي الاستراتيجي الأبرز للهيمنة الأمريكية حيث تتنافس القوتان على النفوذ في مجالات التكنولوجيا والتجارة والأمن الإقليمي وقد تبنت واشنطن استراتيجية احتواء متشددة تجاه بكين غير أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين يجعل المواجهة المباشرة مكلفة للطرفين وقد أدى هذا التنافس إلى إعادة تشكيل التحالفات العالمية حيث تسعى دول عديدة إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوتين دون الانحياز الكامل لأي منهما مما يعكس تحولاً نحو نظام دولي متعدد الأقطاب يقلص من هامش المناورة الأمريكي في فرض سياساته الأحادية على الآخرين

الفصل الثامن

التحولات الديموغرافية والاجتماعية الداخلية وتأثيرها على القوة الأمريكية

تواجه الولايات المتحدة تحديات داخلية عميقة تشمل الاستقطاب السياسي والتفاوت الاقتصادي والتوترات الاجتماعية التي تؤثر على قدرتها على قيادة العالم بفعالية وقد أدت الانقسامات الداخلية إلى شلل في عملية صنع القرار السياسي في قضايا خارجية هامة كما أن تآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية الأمريكية يضعف من جاذبية النموذج الأمريكي كقدوة عالمية وقد انعكست هذه التحديات على الصورة الدولية للولايات المتحدة مما قلص من قدرتها على ممارسة القوة الناعمة وجذب الحلفاء عبر الإقناع بدلاً من الإكراه وهو ما يمثل عاملاً حاسماً في معادلة القوة الشاملة في القرن الحادي والعشرين ومستقبل استقرارها الداخلي

الفصل التاسع

أزمات الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية

شكلت سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مصدراً رئيسياً لإهدار الموارد الأمريكية وتآكل مصداقيتها الدولية وقد أدت التدخلات العسكرية في العراق وليبيا وسوريا إلى نتائج عكسية عززت من الفوضى الإقليمية وسمحت لقوى إقليمية ودولية بملء الفراغ الاستراتيجي وقد كشف التراجع الأمريكي المفاجئ من أفغانستان عن محدودية القدرة الأمريكية على إدارة التحولات السياسية في مناطق معقدة وقد دفع هذا الفشل الاستراتيجي حلفاء واشنطن الإقليميين إلى إعادة تقييم اعتمادهم على الضمانات الأمريكية والبحث عن شركاء بديلة تضمن مصالحهم الأمنية في بيئة إقليمية متغيرة وغير مستقرة

الفصل العاشر

التكنولوجيا والفضاء السبراني كمجال جديد للتنافس الاستراتيجي

أصبح التفوق التكنولوجي عاملاً حاسماً في معادلة القوة العالمية وقد تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة في الحفاظ على ريادتها في مجالات الذكاء الاصطناعي والاتصالات المتقدمة والفضاء السبراني وقد نجحت دول منافسة في تحقيق تقدم سريع في هذه المجالات مما يهدد الميزة الاستراتيجية الأمريكية التقليدية كما أن الاعتماد المتزايد على البنى التحتية الرقمية يجعل الدول عرضة لهجمات سبرانية قد تعطل قدراتها العسكرية والاقتصادية وقد أدى هذا التحول إلى سباق استراتيجي جديد يتطلب استثمارات ضخمة وتحالفات تقنية متطورة قد تكون خارج القدرة الأمريكية الأحادية على التحكم فيها مستقبلاً

الفصل الحادي عشر

أزمة الطاقة والتحول نحو مصادر بديلة وتأثيرها على النفوذ الأمريكي

تمتعت الولايات المتحدة لعقود بنفوذ جيوسياسي كبير من خلال السيطرة على أسواق الطاقة العالمية غير أن التطورات التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة وتنوع مصادر الإمداد قلصت من هذا النفوذ وقد أدى صعود منتجين جدد وتطور تقنيات الاستخراج إلى إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية مما يقلل من قدرة واشنطن على استخدام الطاقة كأداة للضغط السياسي كما أن التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر يفرض تحديات على الدول المعتمدة على صادرات الوقود الأحفوري بما فيها الولايات المتحدة مما يستدعي إعادة هيكلة استراتيجية للتعامل مع متغيرات سوق الطاقة المستقبلية وتأثيرها على النفوذ

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية الأمريكية بين القوة الناعمة والإكراه الاقتصادي

اعتمدت الدبلوماسية الأمريكية تاريخياً على مزيج من القوة الناعمة والإغراءات الاقتصادية غير أن التحول نحو استخدام العقوبات كأداة رئيسية للسياسة الخارجية أضعف من فعالية الدبلوماسية الأمريكية وقد أدت العقوبات الأحادية إلى تحفيز الدول المستهدفة على تطوير آليات مالية وتجارية بديلة تتجاوز النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة كما أن تآكل جاذبية النموذج الأمريكي داخلياً قلص من قدرة واشنطن على كسب القلوب والعقول عالمياً وقد أصبح من الضروري لإعادة بناء النفوذ الدبلوماسي الأمريكي العودة إلى نهج قائم على الشراكة الحقيقية والاحترام المتبادل بدلاً من الإملاءات الأحادية القسرية

الفصل الثالث عشر

التحديات الأمنية غير التقليدية والإرهاب العابر للحدود

واجهت الولايات المتحدة تحولات جوهرية في طبيعة التهديدات الأمنية حيث انتقلت من المواجهة التقليدية مع دول كبرى إلى مكافحة تنظيمات إرهابية عابرة للحدود وقد كشفت هذه المواجهة عن محدودية الفعالية العسكرية التقليدية في معالجة جذور التطرف والعنف كما أن الاعتماد المفرط على الحلول الأمنية على حساب التنمية السياسية والاقتصادية في مناطق النزاع أدى إلى تفاقم الأزمات بدلاً من حلها وقد تطلب هذا الواقع الجديد إعادة تفكير جذرية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لتصبح أكثر شمولية وتركيزاً على الوقاية وبناء القدرات المحلية بدلاً من التدخل المباشر المكلف وغير المجدي

الفصل الرابع عشر

الهجرة والأمن القومي وتأثيرها على التماسك الداخلي الأمريكي

أصبحت قضايا الهجرة مصدراً رئيسياً للاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة مما يؤثر على قدرتها على تبني سياسات خارجية متسقة وقد أدت الخطابات المعادية للهجرة إلى تآكل الصورة الأمريكية كملجأ للحريات والفرص مما يضعف من قدرتها على جذب الكفاءات العالمية التي شكلت تاريخياً مصدراً لقوتها الابتكارية كما أن التوترات حول سياسات الهجرة تعكس تحولات ديموغرافية عميقة في المجتمع الأمريكي قد تؤثر على مستقبل التوازنات السياسية الداخلية وقد يتطلب التعامل مع هذه التحديات رؤية استراتيجية طويلة الأمد توازن بين متطلبات الأمن القومي والقيم الإنسانية التي تدعي الولايات المتحدة الدفاع عنها عالمياً

الفصل الخامس عشر

التجارة العالمية والحروب الاقتصادية وتداعياتها على النظام الدولي

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في النزاعات التجارية التي تقودها الولايات المتحدة ضد شركاء تقليديين وخصوم استراتيجيين على حد سواء وقد أدت هذه السياسات الحمائية إلى زعزعة استقرار النظام التجاري متعدد الأطراف الذي ساهمت واشنطن في بنائه بعد الحرب العالمية الثانية وقد دفعت هذه التطورات دولاً عديدة إلى تعزيز التكامل الإقليمي والبحث عن بدائل للمؤسسات التجارية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة كما أن استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة جيوسياسية يهدد على المدى الطويل بمكانة الدولار والنظام المالي الأمريكي وقد أصبح من الضروري لإعادة بناء الثقة في النظام الاقتصادي العالمي العودة إلى مبادئ التجارة العادلة والتعاون متعدد الأطراف

الفصل السادس عشر

البيئة والتغير المناخي كفرص وتحديات للقيادة
الأمريكية

يمثل التغير المناخي تحدياً وجودياً للبشرية يتطلب تعاوناً دولياً غير مسبوق وقد تباين الموقف الأمريكي من هذه القضية بين الإدارات المختلفة مما أضعف من مصداقيتها كشريك موثوق في الجهود العالمية وقد أدى التراجع الأمريكي من اتفاقيات المناخ إلى فراغ قيادي استفادت منه دول أخرى لتعزيز نفوذها في هذا المجال الحيوي غير أن العودة الأمريكية إلى القيادة في مجال المناخ تتطلب استثمارات ضخمة وتحولات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي وقد يمثل هذا المجال فرصة لإعادة بناء النفوذ الأمريكي عبر قيادة التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر إذا توفرت الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف المنشود

الفصل السابع عشر

إعادة تقييم الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

أعلنت الولايات المتحدة عن تحول استراتيجي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة الصعود الصيني غير أن هذه الاستراتيجية تواجه تحديات لوجستية وسياسية معقدة وقد أدى التركيز على هذه المنطقة إلى إهمال نسبي لمناطق استراتيجية أخرى مما خلق فراغات استغللتها قوى إقليمية لتوسيع نفوذها كما أن بناء تحالفات فعالة في هذه المنطقة يتطلب موازنة دقيقة بين المصالح الأمنية والاقتصادية للدول الشريكة وقد يتطلب النجاح في هذا المسار نهجاً أكثر مرونة وتعددية يعترف بالمصالح المشروعة لجميع الأطراف بدلاً من النهج المواجهي الذي قد يدفع الدول إلى اختيار الجانب الصيني كبديل استراتيجي في المستقبل القريب

الفصل الثامن عشر

دور المؤسسات الدولية وإصلاحها في ظل التحولات العالمية

تواجه المؤسسات الدولية التي أسستها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية تحديات وجودية تتطلب إصلاحاً جذرياً لمواكبة التحولات في موازين القوى العالمية وقد عرقلت واشنطن جهود الإصلاح التي تهدد امتيازاتها التقليدية في هذه المؤسسات مما دفع دولاً ناشئة إلى إنشاء بدائل موازية تعكس مصالحها المتنامية وقد أصبح من الضروري لإعادة إحياء فعالية النظام الدولي متعدد الأطراف قبول الولايات المتحدة بمشاركة أكثر إنصافاً للدول النامية في صنع القرار العالمي وقد يمثل هذا التحول فرصة لإعادة بناء شرعية المؤسسات الدولية وتعزيز قدرتها على معالجة التحديات العالمية المشتركة بفعالية أكبر من ذي قبل

الفصل التاسع عشر

تخلي الحلفاء الكبار عن الحماية الأمريكية وكشف العورات العسكرية

شهدت الفترة الأخيرة حالات تخلت فيها الولايات المتحدة عن دعم حلفاء تقليديين في لحظات حرجة مما كشف عن هشاشة الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية وقد أدت هذه المواقف إلى إدراك هذه الدول أن تقدمها الاقتصادي لا يترجم بالضرورة إلى قوة عسكرية ذاتية الردع مما دفعها إلى مراجعة عقود من السياسات الدفاعية وقد ظهر جلياً أن الاعتماد الكامل على التكنولوجيا الأمريكية في التسليح قد يصبح نقطة ضعف استراتيجية في حال انقطع الدعم اللوجستي أو الفني وقد بدأت دول عديدة في برامج طموحة لتصنيع أسلحتها محلياً أو التنوع في مصادر التسليح لتجنب الوقوع في نفس الفخ مستقبلاً وضمان سيادتها العسكرية

الفصل العشرون

دور الكيانات الإقليمية وتأثيرها على موازين القوى العالمية

برزت كيانات إقليمية فاعلة استطاعت ملء الفراغ الناتج عن التراجع الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم وقد اعتمدت هذه الكيانات على سياسات واقعية تراعي المصالح المحلية بعيداً عن الإملاءات الأيديولوجية الغربية وقد ساهم صعود هذه القوى في كسر احتكار الغرب للأمن الدولي وفتح آفاق جديدة للتعاون جنوب جنوب وقد أثبتت هذه الكيانات قدرة على إدارة الأزمات بطرق قد تكون أكثر فعالية من التدخلات الأمريكية المباشرة مما يعكس تحولاً في بنية النظام الدولي من الهرمية المركزية إلى الشبكة المتعددة الأقطاب التي تتشارك فيها القوى الإقليمية أدواراً قيادية في نطاقاتها الجغرافية بما يخدم استقرارها

الفصل الحادي والعشرون

سيناريوهات المستقبل القريب حتى عام ألفين
وثلاثين

تشير التوقعات إلى أن العقد القادم سيشهد تسارعاً في تآكل الهيمنة الأمريكية لصالح قوى صاعدة خاصة في آسيا وقد تشهد الولايات المتحدة مزيداً من الانقسام الداخلي الذي يعيق سياساتها الخارجية وقد تتجه نحو العزلة النسبية لحماية اقتصادها مما يترك فراغاً عالمياً قد تملؤه تحالفات جديدة وقد يشهد النظام المالي العالمي بداية حقيقية لمرحلة ما بعد الدولار حيث تزداد استخدامات العملات المحلية في التجارة الدولية وقد تواجه القواعد العسكرية الأمريكية ضغوطاً متزايدة للإغلاق أو تقليل الوجود مما يعيد رسم خريطة النفوذ العسكري العالمي بشكل جذري خلال السنوات العشر القادمة

الفصل الثاني والعشرون

سيناريوهات المستقبل المتوسط حتى عام ألفين وأربعين

في هذا الأفق الزمني قد يتحول النظام الدولي بشكل نهائي إلى تعددية قطبية حقيقية حيث تتقاسم عدة قوى عظمى إدارة الشأن العالمي وقد تفقد الولايات المتحدة مكانتها كقطب أوحده لتصبح قوة كبرى ضمن عدة قوى متوازنة وقد تشهد أوروبا تحولاً استراتيجياً نحو الاستقلال الدفاعي الكامل عن الولايات المتحدة خاصة إذا استمرت الشكوك حول الالتزام الأمريكي وقد تظهر تكتلات اقتصادية عملاقة تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية مما يغير مفهوم السيادة الوطنية وقد تواجه التحديات البيئية والمناخية ضغوطاً هائلة تتطلب تعاوناً عالمياً قد يكون صعباً في ظل التنافس الاستراتيجي مما يهدد الاستقرار العالمي في هذا الفترة

الفصل الثالث والعشرون

سيناريوهات المستقبل البعيد حتى عام ألفين وخمسين

بحلول منتصف القرن قد تكون الخريطة الجيوسياسية

قد تغيرت تماماً حيث قد تظهر قوى جديدة لم تكن فاعلة في القرن العشرين وقد تعتمد القوة على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أكثر من الاعتماد على الموارد الطبيعية وقد تصبح الولايات المتحدة دولة عادية ضمن دول متقدمة أخرى دون ميزة نسبية كبيرة وقد يشهد العالم نظاماً قانونياً دولياً جديداً يعكس التوازنات الجديدة وقد تختفي بعض التحالفات القديمة لتحل محلها شراكات مرنة حسب المصلحة وقد يكون التحدي الأكبر هو إدارة الموارد الشحيحة بسبب التغير المناخي مما قد يولد صراعات جديدة أو يدفع نحو تعاون غير مسبوق لضمان بقاء البشرية في هذا الكوكب

الفصل الرابع والعشرون

مستقبل الدولار والنظام المالي في ظل التعددية القطبية

يتجه النظام المالي العالمي نحو التشتت حيث قد

يفقد الدولار احتكاره كعملة احتياطية وحيدة وقد تظهر
عملات رقمية صادرة عن بنوك مركزية أو عملات سلة
سلعية قد تنافس الدولار وقد يؤدي هذا إلى تقليل
فعالية العقوبات الأمريكية كأداة سياسية وقد تضطر
واشنطن إلى إعادة هيكلة اقتصادها ليعتمد على
الإنتاج الحقيقي بدلاً من الاستهلاك المدعوم بالدين
وقد تشهد الأسواق المالية تقلبات حادة خلال مرحلة
الانتقال هذه مما يتطلب حوكمة عالمية جديدة لإدارة
الأزمات المالية وقد يكون لهذا التحول أثر عميق على
مستوى معيشة المواطنين الأمريكيين وقدرة دولته
على الإنفاق الخارجي

الفصل الخامس والعشرون

مستقبل الحلفاء التقليديين في ظل تراجع الضمانات
الأمريكية

سيضطر الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة في أوروبا
وآسيا إلى إعادة بناء عقيدتهم الدفاعية بشكل جذري

وقد يتجه البعض نحو امتلاك قدرات ردع نووي مستقل
وقد يتجه البعض الآخر نحو تحالفات إقليمية بديلة
تضمن أمنهم وقد تشهد أوروبا تحولاً نحو جيش
أوروبي موحد بعيداً عن هيكله الناتو التقليدية وقد
تواجه دول الشرق الأوسط خياراً صعباً بين التكيف مع
القوى الصاعدة أو محاولة الحفاظ على الشراكة
الأمريكية بشروط جديدة وقد يصبح التنوع
الاستراتيجي هو القاعدة الأساسية لسياسات الدول
المتوسطة التي تسعى للبقاء في بيئة دولية مضطربة
ومليئة بالمخاطر غير المحسوبة

الفصل السادس والعشرون

دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل
القوة

ستكون التكنولوجيا هي المحدد الرئيسي للقوة في
المستقبل حيث قد تتفوق دول على أخرى ليس
بسبب حجم جيشها بل بسبب تفوقها الخوارزمي وقد

تصبح الحروب السيبرانية هي الشكل السائد للصراع
مما يهدد البنى التحتية الحيوية للدول وقد تواجه
الولايات المتحدة تحدياً في الحفاظ على ريادتها
التكنولوجية في ظل المنافسة الشرسة وقد تظهر
أسلحة ذاتية التشغيل تغير من أخلاقيات الحرب
والقانون الدولي وقد يتطلب هذا تطوير أطر قانونية
جديدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال
العسكري وقد يكون السباق التكنولوجي هو المحرك
الأساسي للتحالفات المستقبلية بدلاً من الأيديولوجيا
أو الجغرافيا

الفصل السابع والعشرون

التغير المناخي وتأثيره على الأمن القومي الدولي

سيصبح التغير المناخي مصدراً رئيسياً للنزاعات
الدولية حول الموارد المائية والغذائية وقد تضطر الدول
إلى الهجرة الجماعية بسبب ارتفاع منسوب البحار مما
يخلق أزمات لاجئين غير مسبوقه وقد تفشل

المؤسسات الدولية الحالية في إدارة هذه الأزمات مما يدفع نحو تشكيل هياكل أمنية جديدة تركز على البقاء البيئي وقد تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية تاريخية عن الانبعاثات مما يضعها تحت ضغط قانوني وأخلاقي كبير وقد يصبح التعاون في مجال التكنولوجيا الخضراء هو البديل عن سباق التسلح التقليدي وقد يحدد نجاح الدول في التكيف مع المناخ مكانتها في النظام الدولي الجديد ومستقبل شعوبها

الفصل الثامن والعشرون

القانون الدولي في مرحلة ما بعد الهيمنة الغربية

سيشهد القانون الدولي تحولاً من النموذج الغربي المركزي إلى نموذج يعكس تنوع الثقافات والنظم القانونية العالمية وقد تكتسب مبادئ مثل عدم التدخل وسيادة الدول زخماً جديداً في مواجهة دعاوي التدخل الإنساني وقد تظهر محاكم وهيئات تحكيم جديدة تعكس التوازنات الجيوسياسية الجديدة وقد

تواجه الولايات المتحدة تحديات قانونية حول مسؤوليتها عن التدخلات السابقة وقد يصبح احترام القانون الدولي هو المعيار الحقيقي لشرعية القوى الكبرى بدلاً من القوة العسكرية الخام وقد يساهم هذا في استقرار نسبي للنظام الدولي إذا التزمت الجميع بالقواعد المتفق عليها بعيداً عن الانتقائية

الفصل التاسع والعشرون

توصيات استراتيجية للدول النامية في ظل التحولات العالمية

ينصح بأن تعتمد الدول النامية على سياسة الحياد الإيجابي والتنوع في الشراكات الدولية وعدم الرهان على قطب واحد وقد يجب تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول النامية لخلق كتلة اقتصادية وسياسية فاعلة وقد يكون الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا هو الضمان الحقيقي للاستقلال الوطني وقد يجب تطوير القدرات الدفاعية الذاتية ردعاً لأي اعتداء خارجي وقد

يجب المشاركة الفاعلة في صياغة القواعد الدولية الجديدة لضمان عدم إقصائها وقد تكون المرونة والقدرة على التكيف هي المفتاح للبقاء في عالم متغير سريع الإيقاع وملء بالمفاجآت غير المتوقعة

الفصل الثلاثون

خاتمة عامة ورؤية شاملة لمستقبل النظام الدولي

يخلص هذا الكتاب إلى أن مرحلة الهيمنة الأمريكية الأحادية قد أفلت وأن العالم يتجه نحو نظام دولي أكثر تعددية وتعقيداً ويوصي بضرورة إعادة بناء النظام الدولي على أسس أكثر إنصافاً وتوازناً تعكس مصالح جميع الدول وليس فقط مصالح القوى الكبرى كما يوصي بتعزيز آليات الحوار والتعاون متعدد الأطراف لمعالجة التحديات العالمية المشتركة التي تتجاوز قدرات أي دولة بمفردها وأخيراً فإن الاستقرار الدولي في المستقبل سيعتمد على قدرة المجتمع الدولي على تطوير قواعد قانونية وسياسية جديدة تضمن

التعايش السلمي والتعاون المثمر بين جميع الشعوب
في ظل تنوع الثقافات والمصالح في عالم متغير يتطلب
حكمة بالغة لإدارة التحولات الجذرية القادمة

فهرس موضوعي

الفصل الأول مقدمة في نشأة الهيمنة الأمريكية وتفرد
اللحظة الأحادية

الفصل الثاني الإطار القانوني والدستوري للقوة
الأمريكية وآليات التفويض

الفصل الثالث الترسانة العسكرية الأمريكية بين الردع
الاستراتيجي والإفراط في الاستخدام

الفصل الرابع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية ودور الدولار
في النظام المالي العالمي

الفصل الخامس سياسة التحالفات الأمريكية وتناقضات

الالتزام الدفاعي

الفصل السادس أزمة الشرعية الدولية وتآكل النفوذ الأمريكي في المحافل العالمية

الفصل السابع الصعود الصيني وتحدي الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثامن التحولات الديموغرافية والاجتماعية الداخلية وتأثيرها على القوة الأمريكية

الفصل التاسع أزمات الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية

الفصل العاشر التكنولوجيا والفضاء السيبراني كمجال جديد للتنافس الاستراتيجي

الفصل الحادي عشر أزمة الطاقة والتحول نحو مصادر بديلة وتأثيرها على النفوذ الأمريكي

الفصل الثاني عشر الدبلوماسية الأمريكية بين القوة

الناعمة والإكراه الاقتصادي

الفصل الثالث عشر التحديات الأمنية غير التقليدية
والإرهاب العابر للحدود

الفصل الرابع عشر الهجرة والأمن القومي وتأثيرها
على التماسك الداخلي الأمريكي

الفصل الخامس عشر التجارة العالمية والحروب
الاقتصادية وتداعياتها على النظام الدولي

الفصل السادس عشر البيئة والتغير المناخي كفرص
وتحديات للقيادة الأمريكية

الفصل السابع عشر إعادة تقييم الاستراتيجية
الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

الفصل الثامن عشر دور المؤسسات الدولية وإصلاحها
في ظل التحولات العالمية

الفصل التاسع عشر تخلي الحلفاء الكبار عن الحماية

الأمريكية وكشف العورات العسكرية

الفصل العشرون دور الكيانات الإقليمية وتأثيرها على موازين القوى العالمية

الفصل الحادي والعشرون سيناريوهات المستقبل القريب حتى عام ألفين وثلاثين

الفصل الثاني والعشرون سيناريوهات المستقبل المتوسط حتى عام ألفين وأربعين

الفصل الثالث والعشرون سيناريوهات المستقبل البعيد حتى عام ألفين وخمسين

الفصل الرابع والعشرون مستقبل الدولار والنظام المالي في ظل التعددية القطبية

الفصل الخامس والعشرون مستقبل الحلفاء التقليديين في ظل تراجع الضمانات الأمريكية

الفصل السادس والعشرون دور التكنولوجيا والذكاء

الاصطناعي في إعادة تشكيل القوة

الفصل السابع والعشرون التغير المناخي وتأثيره على
الأمن القومي الدولي

الفصل الثامن والعشرون القانون الدولي في مرحلة ما
بعد الهيمنة الغربية

الفصل التاسع والعشرون توصيات استراتيجية للدول
النامية في ظل التحولات العالمية

الفصل الثلاثون خاتمة عامة ورؤية شاملة لمستقبل
النظام الدولي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي